

ثم استجلت غالباً في معنى الفعل كما ذهب اليه الآخرون وقد خل فيه الأفعال  
المستجلى عن الزمان نحو خشي وكاد لا فتران معناها به بحسب الوضع ولا  
يرد لفظ الماضي إذ الريد به الزمان واللفظ الصغائر لم يوضع لمعين مقترن وكذا  
إذ لا يريد به شيء معنى لأنه لم يوضع لمحدث في زمان بل شيء ما فيه **قوله** باربع علامات  
أي يعقوله واحد منها فلا حاجتنا في تعيينه سيكون ثانياً ثبوت بالاصالة وسببها  
**قوله** احدها أي اوهما عدل عنه فقام أول الأمر توهم سؤالاً ليرجع بلا مخرج  
**قوله** ثانياً الفاعل وورد عليه أن هذا يصمد في علم الثامن قولك ما قام الإناث  
من جهة أنها مسمو به إلى التي إلى الفاعل وبأنه يلزم الورد من جهة أحد  
كل من الفعل والفاعل في تعريف الأخر واجب بان الإضافة في ثانياً الفاعلية  
والمراد بالفاعل الفاعل المفعول به وإنما اخصت ثانياً الفاعل بالفاعل جئت  
عليه وضع أن يجعل علامة عليه لأن ضمير الفاعل المتصل لا يمتنع إلا بانه  
فاعل والفاعل إنما يكون للفعل وفروعه وحط فزوجه منه يمنع أحد نحو الضمير  
مخبراً عن لزوم تسمية الفاعل والاصول وحصل البارز بالمنع لأن المستكن اخص  
واخص فهو بالضم المقبول وأجدر رواه فأيدها بالمتصل على وتوابع الكلام فيه  
ليلا يرد قول السببه لأن الضمير المرفوع المتصل يدخل الاسم ثم عرفت في الضمير  
الجاري على غير من هو له كونه قد يرد ضمير به هي وقال البصري وإنما اخصت  
بالمفعول لأن الاسم يستحق مثناه ومجموعه جمعاً لتسليمه الألف والواو فلو  
ضمير المرفوع البارز لا يمتنع في المشي الفان وفي الجمع والواو فان لم كذا واحد  
استتقل وان حذفت التيسر **قوله** منكم كما كان الجملة حالية وضمير كان  
يرجع إلى الفاعل والما إلى التام ذكره كان كل من المستكن والمخاطب أو موصلاً  
**قوله** الثانية ثانياً ثبوت الساكنة أي صلاحية اللفظ لا تقال ثانياً ثبوت  
الساكنة به والمراد بالساكنة الساكنة أصالة ووضعاً لانه دخل المحركة  
محركة نقل نحو ثانياً أمية أو تحلص من ساكنين وقد يقال لأحاطة دخول  
المحركة المدكوز لأن كل ما صح فيه دخول المحركة صح فيه دخول الساكنة  
فلا يفتقر شيء من المخصوص وباعتبار الساكنين والمراد ثانياً ثبوت الساكنة

على ثانياً مرفوعه فخرج نحو تاربت وتمت ولعلت بالسكون عاقلة لعدم  
دلائلها على ما ذكره وخرج المحركة وضعا بحركة اعراب تختص بالاسم كقائمة  
وبحركة ثبوتها فقد تدخل الاسم كالأحول والاقوة وقد تدخل الحروف كرتبة وقت  
وفي السبيل أنه يقال هنت موضع هنا فدخلت المحركة بحركة ثبوتها أصل الاسم  
دخلت الحروف وإنما استسكنت ثانياً ثبوت الحروف بين ثانياً الأفعال وثالثاً الاسم  
ولم يعكس لئلا ينضم ثقل المحركة بئلا تغل الفعل وقيل إنما اخصت ثانياً ثبوت  
الساكنة بالفعل حتى صح أن يجعل علامة عليه لا يفتأ تدل على ثانياً ثبوت الفاعل  
ولا يمتنع إلا بما له فاعل والصفات استعنت عنها لما يمتنع من ثانياً المحركة  
الدالة على ثبوتها وثانياً ثبوتها فاعلاً فلا جرم اخصت بالفعل واختلف في  
الثالثة فورد **قوله** ومبني هذا التوجيه على أن الثابت ليس نفس الفعل  
قال ابن باز لأن الأصل في الثابتة هو الحقيقي الذي له فروع وبارز به ذكر  
كاللواة وبغرة ونقطة وثالثة وهذا إنما يتصور في الاسم فلما اتمت الثابتة  
الحقيقية عليه حمل غيره عليه قال وأما عبد القاهر الجرجاني فإنه سوح ثبوت  
الفعل ثانياً ثبوتاً فغياً قال قاله ولا معنى لثبوت اللفظ إلا أنه توجد فيه  
أما ثانياً ثبوتاً فيبصده قهاتاً بئنه وثانياً ثبوت غيره ولو لا ذلك لكان قولهم  
ثبوت الفعل خطأ ومذهب الجمهور أنها حروف وضع لعلامة الثابتة وخرج  
الجملوي أنها اسم وموحق لا جرم وعملي قول الجملوي في ثبوت الفاعل بعد  
أن يكون بدلاً أو مبتدأ أو مجلة قبله خبر ويرده أن الفعل صح للاستغناء عن  
المبدل منه وأن يعود الضمير على ما هو بدلاً منه نحو اللهم صل عليه الرسول ورحم  
قبله وإن تقديم الخبر الموقوع جملة فليس أيضاً كقولهم

أي اضافة ثانياً للضمير  
المفرد من ثانياً الفاعل  
ثاني ضمير الفاعل

بلي ملك مائة من محارب ابوه وكذا كانت كتيبة تصاهره  
**قوله** فاما المحركة أي بحركة الاعراب بخلاف المحركة بحركة البناء  
فأما لا تختص بالاسم فإن جعل ثبوتها حالاً خرج ذلك **قوله** وبها أن العلامة  
الحرفية لا تختص بالاسم بل ثبوتها في الأفعال على ثبوتها الواقعة في الاصطلاح وإنما  
الدالة على الفاعلية وهو من فعل الفعل وإنما اللاحقه لعسي وليس ليست

الجملوي يفتح المحرك على الأول  
وكسر الثانية بعد كسر النسبة  
جملوا بالمد فربما يفسر على غير  
القياس منه

Copyrighted material

على